



حماية المدنيين

12-06 تشرين الأول/أكتوبر 2010

الضفة الغربية

مقتل مسلحين وإصابة 18 مدنيا فلسطينيا على يد القوات الإسرائيلية

قتلت القوات الإسرائيلية هذا الأسبوع مسلحين فلسطينيين وأصابت 18 مدنيا من بينهم عشرة أطفال، في حوادث متفرقة في أنحاء الضفة الغربية. وقد وقعت معظم هذه الإصابات (13) خلال المظاهرات. وإضافة إلى ذلك، أصيب أربعة فلسطينيين عندما اصطدمت سيارة جيب عسكرية إسرائيلية بسيارة فلسطينية. ومنذ مطلع عام 2010 قتل 14 فلسطينيا وأصيب 956 آخرون مقارنة بـ 18 حالة قتل و 709 إصابة في الفترة ذاتها في عام 2009.

في سياق عملية دهم نُفذت خلال ليلة 8 تشرين الأول/أكتوبر في المنطقة التي تُسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2)، قتلت القوات الإسرائيلية مسلحين فلسطينيين ينتميان إلى الجناح العسكري لحركة حماس (عز الدين القسام) خلال تبادل لإطلاق النار. ووفقا للجيش الإسرائيلي، كان يُشتبه بأن الفلسطينيين هما من نفذ عملية إطلاق النار التي قُتل فيها أربعة مستوطنين إسرائيليين خلال شهر آب/أغسطس الماضي. وخلال الاشتباك المسلح، هدمت الجرافات الإسرائيلية جزئياً مبنى يتكون من ثلاثة طوابق كان المسلحان يختبئان فيه. ونتيجة لذلك، هدمت ثلاث شقق (إحدهما كانت مأهولة) ومخزن بالكامل، إضافة إلى تعرض ثلاثة محلات تجارية في المبنى لأضرار. وقد نجم عن هذا الحادث تهجير ثلاثة أشخاص وتضرر 24 آخرين، من بينهم ستة أطفال، بسبب عملية الهدم.

وفي عملية دهم إسرائيلية أخرى في حي سلوان بالقدس الشرقية أصيب فتى يبلغ من العمر عشرة أعوام جراء وقوع اشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية. وفي المجمع، نفذت القوات الإسرائيلية خلال هذا الأسبوع، ما مجموعه 100 عملية بحث واعتقال في أنحاء الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، وهو أعلى بقليل من المعدل الأسبوعي خلال عام 2010 (90). وخلال هذا الأسبوع أيضاً أدان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان موجة الاعتقالات المستمرة لناشطين من حماس التي تُنفذها قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وعبر عن قلقه إزاء تقارير تتحدث عن سوء معاملة المحتجزين.

وأصيب هذا الأسبوع ثلاثة عشر (13) فلسطينياً، من بينهم سبعة أطفال (تتراوح أعمارهم ما بين 12 و 17 عاماً)، خلال المظاهرات التي تطوّرت إلى اشتباكات ما بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية، من بينها مظاهرة نُظمت للاحتجاج على الاعتداء الذي وقع خلال الأسبوع الماضي على مسجد في قرية بيت فجار ومظاهرات أسبوعية أخرى نُظمت ضد بناء الجدار، وضد القيود المفروضة على الوصول، وضد توسيع إحدى المستوطنات. وخلال هذا الأسبوع أيضاً حكمت محكمة عسكرية إسرائيلية بالسجن لمدة 12 شهراً على منسق اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان في قرية بلعين بتهمة التحريض.

أما الإصابات الأربعة الأخرى فوُقت خلال عملية هدم (ثلاث إصابات؛ أنظر القسم الذي يتحدث عن عمليات الهدم أدناه)، وخلال عملية تسلل مزعومة داخل إسرائيل في منطقة الخليل.

تصاعد عنف المستوطنين خلال موسم قطف الزيتون

أدى عنف المستوطنين هذا الأسبوع إلى إصابة ستة فلسطينيين، من بينهم ثلاثة أطفال (تتراوح أعمارهم ما بين عشرة إلى 15 عاماً) ورجل مسن. وفي المجمع سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال هذا الأسبوع 19 حادثاً نفذها مستوطنون إسرائيليون أسفرت إما عن إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم، وهو ما يعدّ ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالمعدل الأسبوعي لمثل هذه العمليات خلال عام 2010 (5). وأبلغ هذا الأسبوع أيضاً عن عدة حوادث تضمنت التخويف ومنع الوصول.

وقعت ثلاثة عشر من بين الحوادث الـ 19 خلال هذا الأسبوع في سياق قطف الزيتون. فخلال ثلاثة من هذه الحوادث اشتبك مستوطنون إسرائيليون مع فلسطينيين كانوا يقطفون أشجار الزيتون في قرية كفر لقيف (محافظة قلقيلية) وبورين (محافظة نابلس). ونتيجة لذلك، أصيب أربعة أشخاص فلسطينيين. وفي حادث آخر أصاب المستوطنون الإسرائيليون بجراح ناشطاً إسرائيلياً كان يعمل في قطف الزيتون مع فلسطينيين بالقرب من مستوطنة سوسيا.

وقد أدت عشرة حوادث أخرى، نفذها المستوطنون الإسرائيليون، إلى تضرر أشجار وممتلكات زراعية. وفي إحدى هذه الحوادث، تم تخريب ما يقرب من 2,000 شجرة زيتون تعود ملكيتها لفلسطينيين من قرية يانون (نابلس) على يد مستوطنين من البؤرة الاستيطانية جيدونيم كما يفيد سكان القرية. وفي حادث آخر أبلغ عن قيام مستوطنين من البؤرة الاستيطانية عدي عاد (محافظة رام الله) برش أشجار الزيتون في قريتي ترمسعيا والمغير بمواد كيميائية مما أدى إلى تضرر عشرات الأشجار. ووفقاً لما أفاد به المجلس القروي في قرية المغير، فقد تضرر ما يقرب من 200 شجرة زيتون في القريتين نتيجة حوادث مشابهة خلال الشهرين الماضيين. وفي ثلاثة حوادث متفرقة، أبلغ أن مستوطنين اقتلعوا عشرات أشجار الزيتون في أراض تعود لسكان من قرية ترمسعيا (40) ودورا القرع (20) في منطقة رام الله وبورين (10) في منطقة نابلس. وتساهم الاعتداءات المنهجية المتواصلة التي يتعرض لها المزارعون الفلسطينيون على يد المستوطنين الإسرائيليين في تقويض مصدر رزق العديد من العائلات الفلسطينية.

وفي حي سلوان بالقدس الشرقية، دهس مستوطن إسرائيلي مجموعة من الأطفال الفلسطينيين أثناء رشقهم بالحجارة باتجاه سيارته مما أدى إلى إصابة اثنين منهم (تتراوح أعمارهم بين 10 - 11 عاماً). وفي البلدة القديمة في القدس الشرقية ألقى مستوطنون إسرائيليون كانوا قد استولوا على ثمانين من أصل تسع وحدات سكنية في مبنى فلسطيني أواخر شهر تموز/يوليو، جميع متعلقات العائلات المطرودة (وعدد أفرادها 36)، خارج المبنى مما أدى إلى تضرر بعض الأثاث.

وخلال هذا الأسبوع أبلغ عن وقوع عدة حوادث تضمنت إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة باتجاه سيارات المستوطنين في منطقتي رام الله والقدس، مما أدى إلى تضرر سيارة واحدة.

استئناف عمليات الهدم وإصدار أوامر وقف البناء

بالإضافة إلى عملية الهدم التي نُفذت خلال العملية التي تسببت بمقتل فلسطينيين في 8 تشرين الأول/أكتوبر في مدينة الخليل (أنظر أعلاه)، هدمت السلطات الإسرائيلية خيمة سكنية وبئر مياه يستخدمه القرويون لسقاية قطعان ماشيتهم بالقرب من قرية بني نعيم (محافظة الخليل) وذلك بحجة عدم حصولها على تصريح للبناء مما أدى إلى تضرر مصدر رزق ما يزيد عن 20 شخصاً. وعلى غرار ذلك، أصدرت السلطات الإسرائيلية في منطقة الخليل أوامر بوقف البناء ضد تسعة مبانٍ تتضمن خياماً سكنية ومرابض متنقلة في عدة قرى صغيرة (حرب) تقع إلى الجنوب من قرية يطا. وأثرت هذه الأوامر على 98 شخصاً من بينهم 53 طفلاً. ومنذ مطلع عام 2010، هدمت السلطات الإسرائيلية 293 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في أنحاء الضفة الغربية (الغالبية في المنطقة (ج))، بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي أدى إلى تهجير 366 شخصاً، وذلك مقارنةً بهدم 278 مبنى وتهجير 520 شخصاً في الفترة المماثلة من عام 2009.

قطاع غزة

استمرار الغارات الجوية والقيود المفروضة على الوصول؛ وإصابة 12 فلسطينياً

خلال الفترة التي شملها التقرير أصابت القوات الإسرائيلية 12 مدنيًا فلسطينيًا، 11 منهم أصيبوا خلال غارات جوية. وفي عام 2010 قُتل ما مجموعه تسعة فلسطينيين وأصيب 101 آخرون في قطاع غزة نتيجة للغارات الجوية، وهو ما يُمثل 41 و 55 بالمائة، على التعاقب، من مجمل حالات القتل والإصابة في صفوف المدنيين على يد القوات الإسرائيلية.

فقد نُفذت القوات الجوية الإسرائيلية عدة غارات جوية خلال الفترة التي شملها التقرير، جاء بعضها منها، كما يُزعم، رداً على الصواريخ التي تُطلقها الفصائل الفلسطينية باتجاه جنوب إسرائيل. وفي إحدى الغارات التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر أصابت غارة جوية قاعدة تدريب عسكرية تقع شمال غرب مدينة غزة مما أسفر عن إصابة ستة مدنيين وتضرر 30 مبنى

وثلاث سيارات في الجوار. واستهدفت غارة أخرى نُفذت في اليوم ذاته سيارة يُزعم أنها كانت تُقلّ مسلحين فلسطينيين. وبالرغم من أن الصاروخ الذي أُطلق لم يُصب السيارة المُستهدفة، إلا أنه أصيب خمسة مدنيين من بينهم طفلان (الأول عمره 10 أعوام والثاني عامان) كانوا مسافرين في سيارة مجاورة. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار بالملكات في صفوف الإسرائيليين جراء الصواريخ الفلسطينية.

وخلال الفترة التي شملها التقرير أيضاً استمرت القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول الفلسطينيين إلى مناطق تبعد مسافة 1,500 متر عن السياج الحدودي الذي يفصل بين غزة وإسرائيل (وتمثل 17 بالمائة من مساحة أراضي غزة). وفي أحد الحوادث أطلقت القوات الإسرائيلية النار باتجاه عامل فلسطيني كان يجمع الخردة المعدنية بالقرب من السياج مما أدى إلى إصابته. بالمجمل، بلغ عدد الإصابات في صفوف الفلسطينيين بالقرب من الجدار في عام 2010 43 إصابة. وفي عدّة حوادث أخرى وقعت خلال هذا الأسبوع توغلت القوات الإسرائيلية مسافة تبلغ عدة مئات من الأمتار داخل قطاع غزة وانسحبت بعد تنفيذ عمليات تحريف للأراضي. واحتجزت القوات الإسرائيلية في أحد هذه الحوادث فتى يبلغ من العمر 14 عاماً بحجة أنه كان يحاول التسلل إلى إسرائيل. وقد أُطلق صراح الفتى لاحقاً.

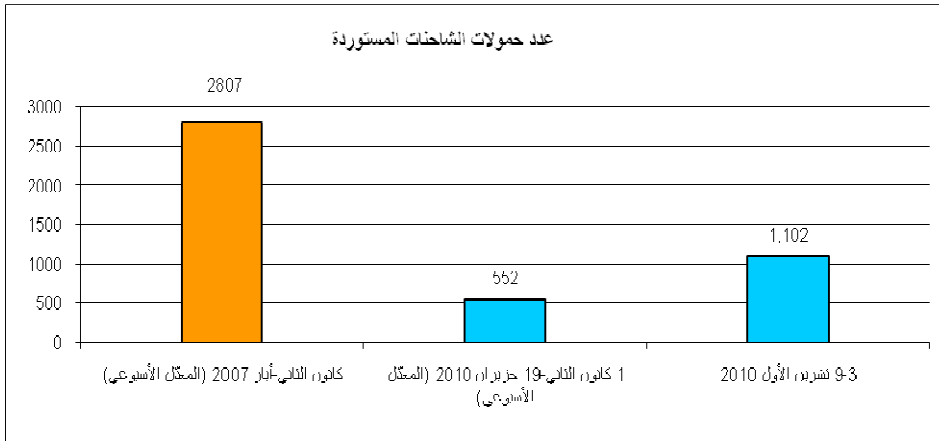
على غرار ذلك، استمر الحظر المفروض على الوصول إلى مناطق في البحر تبعد عن الشاطئ مسافة ثلاثة أميال بحرية. وفي أحد الحوادث التي وقعت هذا الأسبوع أطلقت القوات البحرية الإسرائيلية النار "التحذيرية" باتجاه قوارب صيد فلسطينية مجبرة إياها على العودة إلى الشاطئ. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

معايير غزة

بالرغم من زيادة وتيرة دخول بعض أصناف المواد خلال الفترة التي شملها التقرير ما زال الحظر المتواصل على دخول مواد البناء والحظر الكامل تقريباً على التصدير يعيق أي انتعاش اقتصادي، وأيضاً أي تقدّم لتلبية حاجة السكان الكبيرة من السكن والبنى التحتية.

وقد طرأ خلال الفترة التي شملها التقرير (3-9 تشرين الأول/أكتوبر) ارتفاع ملحوظ على عدد حمولات الشاحنات التي دخلت إلى غزة مقارنة بالأسبوع الماضية (1,120 مقابل 624 حمولة شاحنة)، نظراً لأنّ المعايير كانت مغلقة في تلك الفترة خلال عطلة عيد العرش (المظلة) اليهودي. بالرغم من ذلك، لا يمثل هذا الرقم من حمولات الشاحنات التي سُمح بدخولها هذا الأسبوع سوى 40 بالمائة من المعدل الأسبوعي لحمولات الشاحنات التي دخلت إلى غزة خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007 أي قبل فرض الحصار. ولا تزال المواد الغذائية تستأثر بنصيب الأسد من البضائع التي دخلت غزة (56 بالمائة)، والتي لم تكن تُمثل

سوى أقل من 20 بالمائة من مجمل الواردات قبل فرض الحصار. ودخلت خلال هذا الأسبوع آلات جديدة للقطاع الخاص إلى غزة وذلك لأول مرة منذ حزيران/يونيو 2007. بالإضافة إلى ذلك، سمح هذا الأسبوع بدخول 13 شحنة من مواد البناء لمشروعين كبيرين لإنشاء محطتي معالجة لمياه الصرف الصحي.



رغم زيادة واردات الوقود، ما زال إنتاج الوقود لا يُلبّي الحاجة

خلال هذا الأسبوع، دخل إلى غزة ما يقرب من 2.2 مليون لتر من الوقود الصناعي لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة، وهي أعلى كمية مسجلة من الوقود تدخل غزة خلال عام 2010، مما أدى إلى إنتاج 60 ميغاواط من الكهرباء. وتُمثل هذه الكمية ارتفاعاً بنسبة 30 بالمائة فوق المعدل الأسبوعي من الوقود الذي سُمح بدخوله عام 2010 إلا أن تلك الكمية لا تُمثل سوى 70

بالمائة من الكمية الأسبوعية المقدرة التي يحتاجها القطاع من الوقود والتي تبلغ 3.15 مليون لتر لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة بقدرتها التشغيلية الكاملة (80 ميغاواط). ونتيجة لذلك، ما زال معظم سكان القطاع يعانون من انقطاع الكهرباء بمعدل 4 الى 6 ساعة يومياً. ويبلغ مجمل ما يتم تزويده من كهرباء في قطاع غزة حالياً أقل بنسبة 30 بالمائة من الكمية المطلوبة، تتضمن 60 ميغاواط تنتجها محطة التوليد، و120 تفتنى من إسرائيل و17 ميغاواط من مصر. يُشار إلى أن زيادة كمية الوقود التي اقتنيت خلال الأسابيع الأخيرة أصبح ممكناً الآن بعد أن بدأت سلطتي رام الله وغزة في تطبيق آلية مشتركة أدت إلى زيادة العائدات التي تُجمع من تحصيل فواتير الكهرباء.

ويؤثر انقطاع الكهرباء على الحياة اليومية في جميع أنحاء قطاع غزة، بالإضافة إلى أنه يؤثر على تأمين خدمات حيوية، كإمدادات المياه، وخدمات معالجة وإزالة مياه الصرف الصحي وعمل الخدمات الطبية. وما يزال الحصول على المياه تحدياً يومياً لسكان غزة. إنّ 20 بالمائة من سكان غزة الذين يعيشون في مناطق سكنية بما فيها مدينة غزة ورفح وجباليا لا تصلهم المياه إلا مرة كل خمسة أيام (6-8 ساعات)، في حين أن 50 بالمائة لا تصلهم المياه إلا مرة كل أربعة أيام (6 ساعات)؛ أما الـ30 بالمائة الباقين فلا تصلهم المياه سوى مرة كل يومين (6-8 ساعات).

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_2010_10_15_english.pdf